



## المملكة بقيادة وحضور الملك عبدالله بن عبدالعزيز أول دولة عربية تشارك في قمة العشرين

وفد المملكة العربية السعودية في القمة ونياحة عنه رأس صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وفد المملكة في الجلسة الافتتاحية للقمة.

وتتم إنشاء مجموعة العشرين في عام 1999م بناء على مبادرة من مجموعة الدول السبع (الدول الصناعية الكبرى)، بحيث تضم تجمع الدول الصناعية الكبرى مع الدول الناشئة لمناقشة الموضوعات الجوهرية التي تهم الاقتصاد العالمي.

كأول دولة خليجية وعربية شارك خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - في القمتين المنعقدتين لمجموعة العشرين الاقتصادية (الأولى في نوفمبر 2008 والثانية في أبريل 2009).

لتوفير المصادر المالية للأفراد والعائلات والشركات ودعم مسيرة الاستثمار المستقبلي علاوة على إصلاح الفجوات في المؤسسات الدولية ومناقشة مقترح إنشاء نظام دولي للإنذار المبكر بشأن الوضع الاقتصادي والمالي الدولي ورأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -

بدأت القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين أعمالها في مركز إكسل الدولي شرق العاصمة البريطانية لندن لمناقشة عدد من المقترحات والإجراءات التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد العالمي وتحسين مسار الاقتصاديات الدولية وتخفيض حدة الركود والأنكماش الاقتصادي وتنشيط عمليات الإقراض

الزراعي الذهبي

الزراعي الماسي

حاميل المسك  
HAMIL AL MUSK  
ODOR & PERFUMES



www.hamilalmusk.com

الدولي في الرياض، واستمرار المساهمة السخية من المملكة في مساعدة الدول النامية.

### خطة سعودية

لقد تبني بيان قمة واشنطن يتبنى معظم جوانب خطة الإصلاح السعودية حيث جاء بيان قمة واشنطن متوافقاً بشكل كبير مع ملامح الخطة التي طرحها الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية. وجاء البيان الختامي للقمة الأولى في واشنطن مطابقاً مع كلمة الملك عبدالله تضمنت كلمة الملك عبدالله إجراءات داخلية على المستوى المحلي، وأخرى إقليمية على مستوى المنطقة العربية، وثالثة على مستوى الدول النامية، ورابعة على المستوى الدولي، ولوحظ أن البيان الختامي قد تضمن الإصلاحات التي طالبت بها المملكة على المستوى الدولي وهي تطوير الجهات والأنظمة الرقابية على القطاعات المالية، وتعزيز دور صندوق النقد الدولي في الرقابة على هذه القطاعات في الدول المتقدمة.

### ملك لفت الأنظار

ويعتبر الملك عبدالله بن عبدالعزيز أول قائد يلفت النظر إلى ضرورة إصلاح المؤسسات الدولية الاقتصادية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحيث تأخذ دورها الفاعل المناط إليها في إقرار الاستقرار الدولي بعيداً عن التأثير بالنظرات الوطنية من هنا أو هناك .. بمعنى تطلع الحكومة السعودية إلى نظام اقتصادي يقوم على الإجماع وليس بناء على نظرة أحادية من دولة أو اقتصاد بعينه، أيضاً فإن الرؤية السعودية كانت تتركز بوضوح في الحرص على اتخاذ ضمانات تمنع حدوث حرب خفية في سياق الحماية الرمادية أو أشكال الحماية غير التقليدية. لقد اتفق زعماء العالم يوم الخميس ٦/٤/٢٠١٤هـ على خطة قيمتها ترليون دولار للتصدي لأعمق تراجع اقتصادي منذ الكساد العظيم. وفي قمة المجموعة وقع الزعماء

والبنك الدولي ورئاسة الاتحاد الأوروبي ورئيسي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية IMF و لجنة التنمية DC . إلا إن مجموعة السبع الصناعية الكبرى ارتأت أنها وحدها غير قادرة على تصميم حلول حاسمة للأزمة، فقررت توسيع نطاق قمتها بمجموعة أكبر تفوق السبع أو الثمانية المعهودة .. وخرجت هذه الدول السبع من نطاق محدوديتها لتضم ١٣ دولة أخرى تم اختيارها بناءً على معايير تشير إلى أن هذه الدول معاً قادرة على صياغة حلول مؤثرة في الاقتصاد العالمي ككل، وجاء اختيار الدول الجديدة بحيث تضم أغنى وأكبر الاقتصادات الناشئة في العالم.

### بزوغ السعودية

وإذا كانت بعض الدول الثلاث عشرة كانت محل الاختيار منذ فترة طويلة مثل الصين والهند، إلا إن دولاً أخرى بزغت خلال السنوات الخمس الأخيرة، ومنها المملكة التي ظهرت ككيان اقتصادي يفوق نطاق المحلية إلى الإقليمية، وبل إلى التأثير في الاقتصاد العالمي ككل من خلال السياسة النفطية التي يتبناها، لقد جاءت كلمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز في القمة الاقتصادية الأولى مؤثرة ومركزة في سياق خطوات عملية لمواجهة الأزمة المالية، ارتكزت على ستة محاور رئيسة تتضمن تخطيط المملكة لبرنامج قوي للاستثمار للقطاعات الحكومية والنفطي باستثمارات بنحو ٤٠٠ مليار دولار خلال الخمس السنوات القادمة.

### دول العشرين

وتعمل هذه الدول على مواصلة جهود تحرير التجارة والاستثمار الدوليين، وتطوير الجهات والأنظمة الرقابية على القطاعات المالية، وتعزيز دور صندوق النقد الدولي في الرقابة على هذه القطاعات في الدول المتقدمة، والتسيق مع الدول العربية لضمان تخفيف الآثار السلبية للأزمة المالية على المنطقة العربية، بالإضافة إلى العمل على استقرار سوق البترول الدولية والسعي لتفعيل الأمانة العامة لمنتدى الطاقة



## القمة تثمن تجربة المملكة الاقتصادية وتجاوزها للأخطاء التي كانت عالمياً

### أهم الدول

وتمثل مجموعة العشرين نحو ٨٠٪ من الاقتصاد العالمي، وتتألف العشرين من الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، تركيا، كوريا الجنوبية، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة كل من صندوق النقد الدولي



وتسهيل كافة العقبات التي تحول دون اندماجها في النظام العالمي الجديد.

## الأصلاحات

وأضاف (لقد كان لهذه الإصلاحات الاقتصادية دورها البارز في نمو التبادل التجاري بين المملكة ودول العالم؛ حيث بلغت قيمة التجارة البينية بين المملكة العربية السعودية ودول العالم عام ٢٠٠٧م ما مجموعه (٣٢٢,٣) مليار دولار، وتمثل قيمة الصادرات السعودية (٢٣٣) مليار دولار، وترجمة لهذا الجهد في مجال الاستثمار فقد حازت المملكة بفضل من الله ثقة المستثمرين من مختلف دول العالم حتى صنفها تقرير البنك الدولي الصادر في شهر سبتمبر ٢٠٠٨م كأفضل دولة بين جميع دول الشرق الأوسط من حيث تنافسية بيئة الأعمال ووضعها في المركز السادس عشر على مستوى العالم من بين (١٨١) دولة، ومما يدل على ذلك أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المملكة خلال العام ٢٠٠٧م بلغ نحو (٩١) مليارات بنسبة زيادة ٢٣٪ عن العام ٢٠٠٦م).

وتوقع زينل أن تلعب الصناعات الوطنية دورا بارزا في علاقة المملكة مع الدول الأخرى وذلك بعد أن تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصناعة من قبل مجلس الوزراء لإحداث نقلة نوعية في القطاع الصناعي، وذلك من خلال تبني رؤية وطنية لتكون الصناعة الوطنية منافسة عالميا وتقوم على الإبداع والابتكار وأداة أساس في تحويل الموارد الوطنية إلى ثروة مكتسبة مستدامة. ولفت إلى أن الاستراتيجية تهدف إلى مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٠٪ كحد أدنى بنهاية ٢٠٢٠م؛ ما سيمثل مضاعفة للقاعدة الصناعية في المملكة ثلاث مرات على ما هو قائم الآن. ويقوم تنفيذ هذه الاستراتيجية على مبدأ الشراكة الفاعلة بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالصناعة والقطاع الخاص وصولاً للهدف المنشود وهو تنويع القاعدة الصناعية.



القمة.

## تأكيد الوزير

وأكد وزير التجارة والصناعة الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا أن المملكة ومن خلال دورها الدولي والإقليمي وعضويتها في صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين قد بذلت قصارى جهدها للإسهام في حل الأزمة المالية العالمية والتخفيف منها، ولاسيما على الدول النامية، وعملت على زيادة دورها التتموي للدول الشقيقة والصديقة.

وتحقيقاً للرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي بأن يصبح عام ٢٠٢٥م متنوعاً ومزدهراً يقوده القطاع الخاص ويوفر فرص عمل مجزية وتعليماً عالي الجودة وعناية صحية فائقة وحماية القيم الإسلامية وتراث المملكة قامت المملكة العربية السعودية بخطوات عديدة ومتسارعة لتعزيز مكانتها الاقتصادية. وأوضح وزير التجارة أن من أهم هذه الخطوات التي تمت بالتوجيهات المباشرة للملك عبدالله بن عبدالعزيز تم إصدار وتعديل العديد من الأنظمة واللوائح التنفيذية ذات الارتباط بالتجارة والاقتصاد، التي جعلها أكثر صداقة للمستثمر وإحداث دمج وإلغاء العديد من الأجهزة الحكومية وتبسيط إجراءات الأعمال ودعم القطاع الخاص

كذلك على خطط لإعداد قوائم سوداء للملاذات الضريبية وتشديد القواعد المالية وإخضاع صناديق التحوط ووكالات التصنيف الائتماني للرقابة.

واتفق الزعماء على توجيه موارد جديدة تبلغ قيمتها تريليون دولار للاقتصاد العالمي عن طريق صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى، ويشمل ذلك ٢٥٠ مليار دولار من حقوق سحب خاصة لصندوق النقد الدولي.

وقال براون (رئيس وزراء بريطانيا سيكون ذلك متاحاً لجميع أعضاء الصندوق)، وإضافة إلى ذلك سيشهد صندوق النقد الدولي زيادة موارده إلى ثلاثة أمثاله بـ ٥٠٠ مليار دولار من الأموال الجديدة.

واتفقت مجموعة العشرين كذلك على خطة لتمويل التجارة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار على مدى عامين لدعم تدفقات التجارة العالمية. وأختتمت القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين أعمالها في العاصمة البريطانية بعد أن ناقشت الجهود والإجراءات التي يتوجب اتخاذها لإنعاش الاقتصاد العالمي وسبل إصلاح الفجوات في المؤسسات الدولية كما ناقش الزعماء التقرير الذي أعدته رئاسة الحكومة البريطانية لإصلاح الاقتصادات العالمية وتنشيطها، ورأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وفد المملكة إلى

الراعي الماسي

حامل المسك  
HAMIL MUSK  
D.O.U.S. & P.F.U.M.E.S.



الراعي الذهبي

مجموعة بن لادن السعودية  
SAUDI BINLADIN GROUP

